مجمع التحرير
ضرورة اخلائه من الإدارات الحكومية

مجلس الشعب يجب الابقاء عليه

تفريغ العاصمة.. متى؟

منذ عدة أيام.. اجتمع ٤ وزراء ومحافظ لمناقشة بعض الملفات المهمة وكان على رأسها مشروع تطوير منطقة مربع الوزارات بوسط القاهرة وذلك من خلال طرح فكرة إخلاء هذه الوزارات تدريجيا وعلى مراحل زمنية والهدف بالطبع حل مشكلة الاختناقات المرورية ولايمنع هذا من استغلال - إذا أمكن - القيم التاريخية والأثرية والثقافية والعقارية والسياحية لمبانى هذه الوزارات والهيئات الحكومية.

وانتهى هذا الاجتماع بعدة قرارات من أهمها تشكيل مجموعة عمل وزارية - من الإسكان وتمثلها هيئة التخطيط العمرانى والثقافة وتمثلها الجهاز القومى للتنسيق الحضارى والسياحة وتمثلها الهيئة العامة للتنمية السياحية والآثار ومحافظة القاهرة وتمثلها كلية التخطيط العمرانى - من أجل وضع مخطط عام ومخططات تفصيلية لعملية تطوير المنطقة وإعداد خطة أولويات لهذا المشروع، مع دراسة حجم العمالة بكل وزارة تمهيدا لنقل هذه الوزارات إلى المدن الجديدة (بشرق وغرب القاهرة) وتحديد برنامج زمنى للقيام بذلك.

وإذا كان هذا الملف المهم والشائك قد فتح مرة أخرى للمناقشة والدراسة والبحث.. فإن (آخر ساعة) تشارك فى ذلك بطرح أفكار ورؤى عدد من أساتذة التخطيط العمرانى والتنسيق الحضارى والدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.

بداية .. يرى وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الدكتور طارق وفيق أن مشروع تطوير مربع الوزارات مبادرة قديمة تم التفكير فيها عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ويتم تجديدها حاليا من أجل تخفيف العبء المرورى على وسط المدينة بسبب ارتفاع أعداد العاملين بهذه الوزارات والتردد الخارجى عليها سواء من القاهرة أو الأقاليم مما أدى لزيادة الحركة المتولدة سواء من المشاة أو المركبات.. وأكد الدكتور وفيق أن هذا الملف يبدو شديد الصعوبة ولكن هناك إرادة لتحريكه، خاصة أن الهدف متفق عليه وسيتم عقد اجتماع شهرى من الوزراء المعنيين لمتابعة نتائج العمل وتذليل أى عقبات.

وعن هذا المشروع.. يقول الدكتور محمد عبدالباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية وأستاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس: مما لاشك فيه أن مربع الوزارات بوسط القاهرة يشكل عنصر جذب كبيرا للموظفين والمتعاملين مع تلك الوزارات المركزية، الأمر الذى يحمل وسط المدينة بأعباء تنوء بها خاصة

عفـــاف الدهشـان

فى المواصلات العامة وأماكن الانتظار بالإضافة إلى أن تلك الوزارات والهيئات المركزية تشتمل على عدد من الهيئات والإدارات المكملة لها.

موضحا أنه حين نفكر فى إعادة توزيع تلك الوزارات على مناطق جديدة مثل ٦ أكتوبر أو القاهرة الجديدة.. فإن ذلك سيحل جزءا من مشكلة القاهرة ولكن لن يحل القضية برمتها، نظرا لأن حركة الموظفين والمترددين ستضيق بهم هذه المناطق بمرور السنين. لذلك فإنه من الواجب التفكير فى تفعيل الحكومة الإلكترونية وذلك من خلال أن تتم جميع المعاملات بواسطة شبكات الإنترنت ومن خلال توفير أفرع للقطاعات المختلفة لهذه الوزارات فى قرى ونجوع مصر لأن ذلك سيؤدى إلى الحد من انتقال المترددين للقاهرة.

ويطالب الدكتور عبدالباقى بتطوير مكاتب البريد المصرى لأنها قادرة بانتشارها وتنظيمها الحالى على استيعاب ممثلى الأجهزة الحكومية المركزية فمن خلال ذلك سنجد أن المتعاملين سيذهبون إلى هذه المكاتب البريدية المتطورة التى بها شبابيك لكل الوزارات سواء قطاعية أو خدمية تؤدى الأعمال المطلوبة من الوزارة المركزية فى القاهرة، وبذلك سيقل بشدة عدد المترددين على مربع الوزارات ومن ثم ستنخفض الأحمال على ساحات الانتظار وعلى المواصلات العامة.

إلى جانب أن الحكومة الإلكترونية هى التطبيق الفعلى لمبادىء الشفافية حيث إن جميع التعاملات لن تكون وجها لوجه، ومن ثم لن تكون هناك رشاوى أو محسوبيات، بالإضافة إلى أنه يمكن للأجهزة الرقابية أيا كان نوعها مراقبة أداء وحركة التعاملات بشفافية مطلقة وذلك فى مصلحة المجتمع. كما أن هذه الحكومة تؤدى إلى وجود أرشيف إدارى مؤمن بعيد عن أعمال التزوير أو النهب أو الحريق.

أما فيما يخص المبانى التاريخية والأثرية لبعض هذه

الجامعة الأمريكية
تم نقلها من المربع

(مربع الوزارات) بوسط القـــــاهرة.. بين التطوير والإخلاء

الوزارات.. فيأسف الدكتور عبدالباقى بشدة لتحولها إلى مكاتب إدارية لأجهزة حكومية أساءت استخدامها وتوظيفها.. ويرى أنه من الواجب أن تنقل تلك الوزارات بمشاكلها عن تلك المبانى القديمة وأن يعاد ترميمها ثم توظيفها فى أنشطة ثقافية أو فندقية أو خلاف ذلك حسب طبيعة كل مبنى أثرى وبما يحافظ على ثروتنا العقارية ويدر دخلا وعائدا من السياحة التراثية.

ويؤكد الدكتور عبدالباقى أن جزءا كبيرا من حل مشاكل عمران القاهرة يتمثل فى حسن إدارة هذا العمران وأحد أدوات ذلك هو تفعيل الحكومة الإلكترونية.

وتؤكد الدكتورة سهير حواس نائب رئيس الجهاز القومى للتنسيق الحضارى وأستاذة العمارة بجامعة القاهرة على أهمية هذا المشروع، مشيرة إلى أنه كانت له نواة قديمة. ففى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بدأت تطرح فكرة نقل الوزارات خارج العاصمة، ثم حصلت هوجة إعلامية وحماس شديد ثم جمدت الفكرة لأسباب كثيرة، فى هذا الوقت قامت كلية التخطيط العمرانى بعمل مشروع لما يمكن أن يكون عليه مربع الوزارات إذا ما تم إخلاء المبانى الحكومية - وفى عام ٢٠٠٧ عملنا حلقة نقاش فى الجهاز استضفنا فيها أساتذة التخطيط العمرانى الذين أشرفوا على المشروع وحضرها أعضاء اللجنة الفنية العلمية العليا بالجهاز

د. محمد عبدالباقى

د. سهير حواس

مع أعضاء لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة وتم عرض المشروع ومناقشته من جميع جوانبه، وخرجت الحلقة بمجموعة من النتائج منها أن هناك خطرا حقيقيا على وسط القاهرة بسبب وجود هذا المربع به وهذا مؤشر للخروج بالتكدس المؤسسى منه إلى جانب ضرورة العودة للدراسات والأبحاث ذات الصلة بهذا الموضوع لانتقاء ما يصلح منها.

فضلا عن حل مشكلة القاهرة فى إطار مخطط استراتيجى متكامل والابتعاد عن الحلول الجزئية.

واعتبرت الدكتورة حواس.. الاجتماع الأخير بوزارة الإسكان عملا إيجابيا لمناقشة هذا الملف لأنه عرض نفس الموضوع من وجهات نظر مختلفة.. كما أنه لأول مرة يجتمع ٤ وزراء ومحافظ على مائدة واحدة وأن اختلاف الرؤى والتقاء الأفكار حول هذا الملف هو نوع من التنسيق الجيد للتعامل مع الأمور بأن تحضر كل الأطراف والجهات وتشكل منها مجموعات عمل لدراسة الملف من جميع زواياه ثم عرض ما توصلت إليه من نتائج.

هناك اعتبارات مختلفة عند دراسة استغلال المبانى التاريخية وذات الطرز المعمارية.. كما ترى الدكتورة حواس وتضيف أن هناك مبانى فى هذا المربع أنشئت فى حقب تاريخية مثل مجلس الشعب وديوان الصحة والجمعية الجغرافية وهيئة الطرق.. بدأ البناء فيها منذ عصر الخديو إسماعيل حتى الملك فؤاد بما فيها مجمع التحرير وقد أقيمت هذه المبانى لأهداف معينة فلا أستطيع أن أطالب بنقل مجلس الشعب الذى بنى عام ١٩٢٨ من موقعه ولكن يعمل له مكان جديد لأحداث معينة ولكن يمكن تعظيم الاستفادة بأن يلحق به متحف يحكى تاريخه.

د. أحمد راشد

ولكن هناك قصور تاريخية تم تحويلها إلى مؤسسات ووزارات حكومية ويجب الخروج منها مثل القصر الذى تحتله الهيئة العامة للتخطيط العمرانى والآخر الذى تشغله وزارة التربية والتعليم.. خاصة أنه تم التعدى على حدائق هذه القصور وبناء مبان بها.. ومن هنا يجب خلخلة هذه المؤسسات الحكومية وماليس له علاقة بالجمهور ينقل منها ثم تحول إلى متاحف مثل بيت الأمة وضريح سعد زغلول.

وأنا مع إخراج الإدارات والمؤسسات من مجمع التحرير.. وإن كانت العملية تبدو ضخمة لكن هذه الإدارات عبارة عن جزر صغيرة مجمعة فى مكان واحد.. وبذلك يمكن تحويله إلى فندق شديد التميز بسبب موقعه الشهير فى ميدان التحرير.

وخير مثال على ذلك الجامعة الأمريكية فى شارع محمد محمود عندما تركت مبانيها للدراسات العليا فقط.. الدنيا «راقت» فى هذا الشارع بعد أن خف العبء المرورى فيه.

كل هذه المبانى فى مربع الوزارات تحتاج إلى دراسات اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية.. والدكتورة حواس ضد تطوير المنطقة على حساب النسيج العمرانى لها مع ضرورة إعادة النظر فى الوظائف التى تقوم بها هذه المبانى ونقل ماهو غير مهم منها. وتحويل العناصر ذات القيمة التاريخية إلى مكتبات ومتاحف وأماكن ثقافية.

من ناحية أخرى يوضح الدكتور أحمد راشد رئيس مركز الاستدامة ودراسات المستقبل بالجامعة البريطانية بالقاهرة أن الهدف من عملية النقل كان موجودا منذ النظام السابق وهو تخفيف التكدس والزحام المرورى لكن إلى أين يمكن تفكيك هذه الوزارات ولماذا يتم ذلك بل ماهو سبب وجودها فى الأصل؟ خاصة أن ٨٠٪ من موظفى هذه الوزارات مبررات وجودهم اختلفت.. وكل ماتحتاجه ٢٠٪ منهم والباقى يمكن أن يؤدى عمله من بيته وذلك أوفر ماديا ولايضيع الوقت لأن التقنية الحديثة حلت محل الانتقال المادى لهؤلاء الموظفين.. وهؤلاء يجب أن ينظر لهم فى طبيعة وظائفهم. وفى شأن المبانى نفسها.. ففى كل بلد من بلاد العالم تم فيه تفكيك لوزاراته تم إعادة توظيف هذه المبانى بما يسمح لها بالاستمرار فى المراحل القادمة.. فمثلا فى انجلترا تجعل هذه المبانى صديقة للبيئة بعد ترميمها وصيانة الصرف الصحى بها والحفاظ عليها كعمارة تبدأ العمل مرة أخرى لمدة لاتقل عن قرن من الزمان.. وكل ذلك منظومة متكاملة فالمبانى التى تم تفريغها أعيد توظيفها وبذلك توجد مبررات للصرف عليها.